

## الفصل الرابع

### دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية في توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة

نادية أبو زاهر

#### الملخص

هدفت هذه الدراسة لفحص مدى قوة أو هشاشة الدور الذي لعبته المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في عملية توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، بالاعتماد على منهج التنسيق، الذي يركز على التعاون بين صانع القرار والمجتمع المدني في صنع السياسات والتوجهات السياسية.

توصلت الدراسة إلى ضعف هذا الدور؛ لأن صانع القرار لم يُشرك المنظمات الأهلية في هذا التوجه. فصناعة القرارات ورسم التوجهات السياسية تتم في إطار ضيق داخل السلطة التنفيذية، كما أن البيئة السياسية والديمقراطية، خاصة بعد الانقسام، لم تعد مواتية كي تؤثر المنظمات الأهلية على توجه السلطة للأمم المتحدة، كما لم تساعد المنظمات الأهلية نفسها لتطوير قدراتها المالية، حتى لا تظل معتمدة على الممولين الخارجيين أو المحليين وأجنداتهم، ولم تعمل على زيادة قدرتها على التشبيك مع غيرها من المنظمات الأهلية، لتشكل جسمًا موحدًا مقابل السلطة التنفيذية، وذلك بسبب تناقض المصالح والتوجهات السياسية داخل المنظمات الأهلية نفسها.

#### كلمات مفتاحية:

المنظمات الأهلية الفلسطينية، السلطة الفلسطينية، صنع القرار، رسم السياسات.

## المقدمة

يعتبر المجتمع المدني من أكثر المفاهيم رواجاً رغم الاختلاف حول دوره (أبو زاهر، ٢٠٠٨: ٩). إلا أن زيادة الاهتمام بدوره في السياسة، خاصة في عملية صنع القرار السياسي، والتأثير في التوجهات السياسية، زاد مؤخراً، لأنه يلعب أدواراً مختلفة في العملية السياسية، سواءً على المستوى العالمي، أو على المستوى المحلي (Buse et al., 2012: 159). وفي الحالة العربية زاد الاهتمام بدور المجتمع المدني في العملية السياسية، سواءً في صنع القرار السياسي، أو التأثير على التوجهات السياسية، والتحويلات السياسية، خاصة بعد الربيع العربي، كما حصل في مصر وتونس (مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام، ٢٠١٣: ١).

ربما يتفوق دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في الشؤون السياسية، على دور هذه المنظمات في باقي الدول العربية، وذلك بسبب ارتباط منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بالقضية الفلسطينية. فقط ارتبط مستقبل المجتمع المدني الفلسطيني والدور الذي يلعبه في المجتمع، ومدى تأثيره، بالتطورات السياسية التي حصلت، أو التي قد تحصل (أبو زاهر، ٢٠٠٨: ٢٢٦). كما ارتبط بالتطورات السياسية في المنطقة (Hassassian, 2002: 134). وقد ربط البعض بين المجتمع المدني وبين السياسة حتى اعتُبر المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية: «المؤسس للدولة وللسلطة السياسية وليس العكس، وبالتالي يستحق تسمية المجتمع المدني/ السياسي» (أبراش، ٢٠٠١: ٦٠-٦١).

تهدف هذه الورقة لفحص مدى قوة أو هشاشة الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال إحدى مكوناته، وهي المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في التأثير على التوجهات السياسية وصنع القرار السياسي للسلطة الفلسطينية. علماً أن الدراسة تتناول توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، من

أجل قبول عضويتها الكاملة في المنظمة الدولية والاعتراف بالدولة الفلسطينية، كمثل على إحدى التوجهات السياسية للسلطة، التي تحاول الدراسة أن تعرف من خلالها دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية صنع القرار السياسي للسلطة الفلسطينية.

تعدّ هذه الخطوة من القضايا السياسية الجوهرية التي تتعلق بمصير الشعب الفلسطيني ومستقبل القضية الفلسطينية. فقد قررت السلطة الفلسطينية اللجوء إلى الأمم المتحدة بهدف حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة (عريقات، ٢٠١١: ٥). وقد لجأت السلطة لهذه الخطوة رغم اعتراض عدد من الخبراء لعدم جدواها (مركز الشؤون الفلسطينية، ٢٥ تشرين ثاني ٢٠١٢)، ورغم عدم التوافق بين المكونات الفلسطينية المختلفة.

وبغض النظر إن كانت هناك آراء مؤيدة لمثل هذه الخطوة، أو معارضة لها، فلن يكون من اهتمام الدراسة البحث في جدوى هذه الخطوة، أو أسباب الموافقة أو المعارضة عليها، وإنما سيكون اهتمامها منصباً على معرفة مدى قوة أو ضعف دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في هذه الخطوة، لأن إشراك المنظمات في مثل هذه العملية السياسية، أو غيابها، له دلالات ومؤشرات واضحة على طبيعة دورها كفاعل سياسي من جهة، ومدى إيمان قيادات السلطة الفلسطينية بذلك الدور من جهة أخرى. وسيتم اعتماد منهج التنسيق *coordinated approach*، والذي يركز على تنسيق جهود التعاون بين الحكومات وبين الفاعلين في الدولة كالمجتمع المدني. ففي عصر العولمة، أصبحت الدراسات السياسية تتوجه نحو التركيز على فاعلين آخرين كالمجتمع المدني، وعدم حصر عملية صنع القرار السياسي في الحكومات وصانعي القرارات، خاصة أن بعض الدراسات وجدت أن المجتمع المدني، إذا كان يريد إجراء تغييرات سياسية داخل المجتمع، وأن يلعب دوراً

فعالاً في هذا المجال، فلا بد له من العمل بشكل وثيق مع الحكومات (Shaw & Lzumi, 2014: 29).

ومن أجل معالجة دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية في عملية توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، باعتبار ذلك مثلاً على عملية صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية في السلطة، ارتأت الباحثة تقسيم الدراسة إلى محورين. يعالج المحور الأول دور منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار، والتأثير في التوجهات السياسية، وذلك كما تتناولها النظريات المختلفة والأدبيات والدراسات النظرية، ومن أجل فهم كيف تطورت عملية صنع القرار السياسي في النظريات السياسية، وكيف جرى إشراك المجتمع المدني في هذه العملية، وما هي أهمية هذه المشاركة في المساعدة على استنباط مؤشرات يمكن من خلالها الحكم على دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية صنع القرار السياسي. وكذلك لكي يتم فهم ما هو تأثير البيئة السياسية في عملية صنع القرار السياسي، وكيف يمكن تطوير قدرات المجتمع المدني في التأثير في صنع هذا القرار.

ويعالج المحور الثاني دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة من أجل الاعتراف بالدولة.

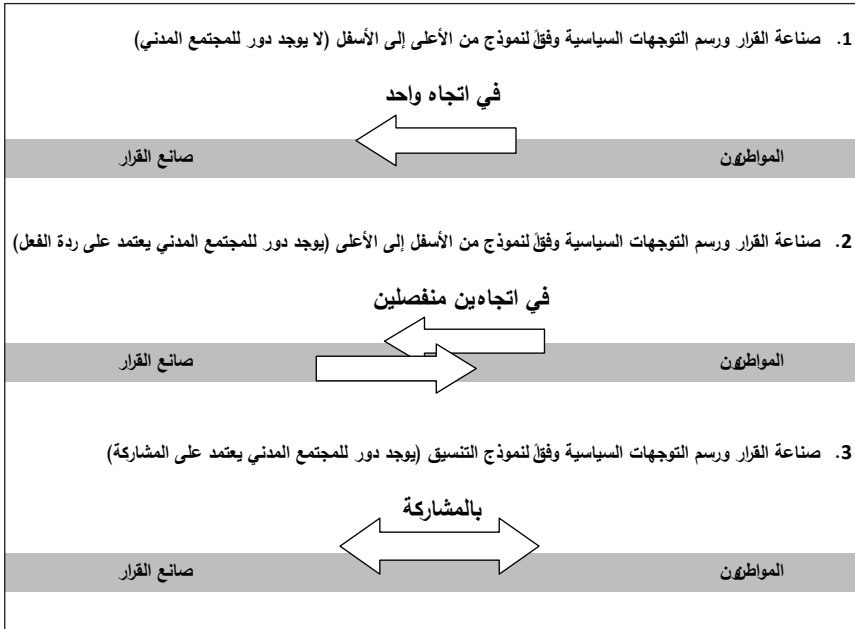
## **دور منظمات المجتمع المدني في صنع القرار والتأثير في التوجهات السياسية**

في الدراسات السياسية التقليدية، كان يُنظر لعملية صنع القرار، ورسم التوجهات السياسية، بأنها تنطلق من نموذج الأعلى إلى الأسفل (Top-Down Model)، بمعنى أن صناعة القرار السياسي ورسم التوجهات السياسية، تتم فقط من صانعي القرار في السلطة السياسية، أي أن الفاعل الذي يلعب الدور الرئيس فيها هم صناع

القرار. ولاحقاً جرى نقد هذا النموذج، نظراً لوجود فاعلين آخرين في المجتمع، يؤثرون في صنع القرار، كالمجتمع المدني، الذي يستطيع أن يعطي وجهة نظره حول أي قرار أو توجه سياسي. فجاء نموذج الأسفل إلى الأعلى (Bottom-Up) Model، والذي يركز بشكل رئيس على دور المجتمع أو المجتمع المدني، ومن هذا النموذج انطلق المنهج المرتكز على المجتمع (people-centered approach)، الذي يستند إلى المجتمع في معالجة المفاهيم والقضايا، باعتباره وحدة التحليل الأساسية (Arato, 2011: 205). وهكذا، حاولت الاتجاهات النظرية الحديثة أن تمسك العصا من المنتصف في صنع القرار السياسي، ورسم التوجهات السياسية، بحيث لا يُحصَر القرار السياسي فقط في يد صنّاع القرار، ولا يُبنى على الفعل وردة الفعل بين صنّاع القرار والمجتمع، وإنما بناء على الشراكة والتعاون في صنع القرار بين كل من المجتمع المدني وصنّاع القرار، ومن خلال منهج التنسيق coordinated approach. وفيما يلي رسم توضيحي يبين كيفية التأثير على صنع القرار وفقاً لحالات مختلفة.<sup>3</sup>

استناداً لهذا الرسم التوضيحي، الذي يبين اختلاف المناهج النظرية في رؤيتها لعملية صنع القرار السياسي ورسم التوجهات السياسية، يمكن القول إنه كلما كانت عملية صنع القرارات ورسم التوجهات السياسية تتم باتجاه واحد من صنّاعي القرار إلى المواطنين، دون أن يُشرك المجتمع المدني في هذه العملية، فإن ذلك يدل على عدم فعالية دور المجتمع المدني في هذه العملية، وكلما كان هناك شراكة وتعاون وتشاور بين صنّاعي القرار والمجتمع المدني، فإنه يدل على فعالية دور المجتمع المدني في هذه العملية.

3 تمت الاستعانة لتوضيح هذا الشكل بعدة مراجع حول المناهج العلمية لصناعة القرار، وبتقارير OECD حول المجتمع المدني.



## مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية

من أجل زيادة دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار ورسم التوجهات السياسية، لا بد من زيادة مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية (MLGA, 2009: 23). وتأتي أهمية هذه المشاركة بالنسبة لصانع القرار؛ لأنه يحتاج للخبراء في المجتمع المدني، للاستيضاح منهم والتشاور معهم حول الكثير من القضايا السياسية، فالمجتمع المدني يستطيع أن يعكس حاجات المواطنين واهتماماتهم، ومصالحهم المتناقضة والمتعددة (McFaul et al, 2004: 140-141)، وبذلك يستطيع أن يساعد على القيادة؛ لأنه يمكن أن يؤثر على المواطنين، فيؤيدوا القرارات والتوجهات السياسية التي يتخذونها (Ehrenberg, 1999: 207)، وبذلك يساعد على تقوية ثقة المجتمع بالنخبة السياسية وصانعي القرار (Human Rights Watch, 2009: 71). كما

أن هذه المشاركة مهمة بالنسبة للمجتمع المدني؛ لأنه «يحتاج إلى إجراء تغييرات سياسية في المجتمع» (Shaw & Lzumi, 2014: 290). وبذلك يستطيع المجتمع المدني، من خلال مشاركته في صنع القرار، تحقيق استقرار النظام وشرعية الدولة. هناك العديد من الأدوات التي يمكن للمجتمع المدني أن يشارك من خلالها في صناعة القرار ورسم التوجهات السياسية، منها:

أولاً: عقد حوارات وطنية مع صانعي القرار، والمشاركة في الجلسات البرلمانية العلنية (لوسياك، ٢٠٠٨: ١٠). فعلى سبيل المثال، تعمل منظمات المجتمع المدني في النزوح على مشاريع تسمح بلقاء المواطنين مع المسؤولين الحكوميين (OECD, 2012: p.18).

ثانياً: لفت نظر صانع القرار إلى بعض المخاطر التي ينطوي عليها القرار أو التوجه السياسي، والتي لم يتنبهوا إليها، أو لم يتفهموا أبعادها جيداً، وكذلك تطوير أولويات الدولة بالنسبة لصنع القرار ورسم السياسات، وذلك من خلال الدراسات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، ومن خلال استعراض جميع وجهات النظر المختلفة في المجتمع حول القضية السياسية التي تمسّ مصيرهم (Caparini & Furi, 2006: 14). ولا شك أن هذا يسهم في رفع وعي المواطنين والفاعلين في المجتمع بشأن القضايا السياسية (OECD, 2013: 3).

ثالثاً: تقديم مداخلات حول أي قرار سياسي أو توجهات سياسية، والمشاركة في مناقشة السياسة العامة من خلال خلق جدل في وسائل الإعلام (لوسياك، ٢٠٠٨: ١٠).

رابعاً: إبداء الدعم أو المعارضة للقرارات والتوجهات والممارسات السياسية من خلال الحملات المحلية والدولية التي يشنها المجتمع المدني (Clark, 2001: 61).

خامساً: القدرة على الوصول إلى المعلومات والوثائق الحكومية، كآلية يشارك فيها المجتمع المدني للتأثير على صنع القرار السياسي (Darts et al., 2013: 6).

سادساً: المساهمة في صنع القرار السياسي من خلال إجراء استطلاعات رأي للمواطنين حول قضية سياسية معينة تمهيم (Darts et al., 2013: 7).

واستناداً إلى هذه الأدوات، وللحكم على مدى قوة أو ضعف دور المجتمع المدني في صنع القرار والتوجهات السياسية، يمكن استنباط مؤشرات القياس التالية:

تزداد فعالية دور المجتمع المدني في التوجهات السياسية وصنع القرار السياسي، كلما زاد عدد جلسات الحوار بين المجتمع المدني مع صانعي القرار، وعدد الاستشارات التي يطلبها صانعو القرار من المجتمع المدني، وعدد الجلسات البرلمانية التي يشارك فيها، وعدد الدراسات التي يقوم بها، والبرامج التي ينظمها في وسائل الإعلام، والحملات المحلية والدولية التي ينظمها، وقدرته على الوصول إلى الوثائق والمعلومات، واستطلاعات الرأي التي تجريها منظمات المجتمع المدني.

## **تأثير البيئة السياسية التي يعمل فيها المجتمع المدني على دوره في صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية**

حتى تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تقدم مساهمة إيجابية في التأثير على القرار السياسي والتوجهات السياسية، ينبغي أن تكون البيئة السياسية مواتية لذلك (عبد الهادي، ٢٠١٢: ٢٧١). والبيئة السياسية المواتية أو الممكنة هي القادرة على تمكين المجتمع المدني من العمل بفعالية. فكلما كانت البيئة ملائمة وممكنة، وسمحت بتطوع الناس ومشاركتهم، دلت على صحة المجتمع المدني وزادت فعاليته (ICNL, 3). وهناك من اعتبر البيئة الممكنة للمجتمع المدني بأنها «مجموعة من الشروط التي تؤثر على قدرة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة



في عمليات التنمية بطريقة مستدامة وفعالة، سواء من حيث صياغة السياسات والميزانيات، أو من حيث دعم البرامج العامة والمشاريع، وتنفيذها والتأثير فيها، أو متابعة الأهداف المشتركة (Thindwa, 2)».

وهناك أيضاً من يعتقد أن البيئة السياسية الموالية، والتي تسمح بأن يمارس المجتمع المدني تأثيراً على القرار السياسي والتوجهات السياسية، هي التي تتوفر فيها الديمقراطية، وهي الأقدر على تلبية مجموعة واسعة من المصالح الموجودة في المجتمع المدني (Ehrenberg, 1999: 207) حيث تختلف قدرة منظمات المجتمع المدني في التأثير على التوجهات السياسية في الدول التي تُصنّف بأنها دول غير ديمقراطية، عن غيرها من الدول الديمقراطية. وفي هذا السياق، يُعتقد أن التشريعات وممارسة التدخل الأمني، هي العقبة أمام فاعلية مؤسسات المجتمع المدني العربي (قنديل، ٢٠١٠: ٦٧)، حتى وإن كانت البيئة السياسية ديمقراطية، ومناسبة لتأثير المجتمع المدني على صنع القرار السياسي، فلا بد أن يكون تدخل المجتمع المدني في التأثير على صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية، نابغاً من حاجة المجتمع المحلي وصالحه العام، وليس لخدمة أجندات خارجية، أو حزبية، ذلك أن الاتهامات توجه عادة لمنظمات المجتمع المدني بأنها تعمل من أجل خدمة أهداف خارجية متعلقة بأجندات الممولين، ولا تكون نابعة من رغبتها الداخلية، وحاجة المجتمع وظروفه المحلية، خاصة المنظمات غير الحكومية في الشرق الأوسط، التي «يحدد لها الممولون أولويات عملها» (Bayat, 2013: 77).

## تطوير قدرة منظمات المجتمع المدني لزيادة دورها في التأثير في صنع القرار والتوجهات السياسية:

رصد دليل إصلاح النظام الأمني (OECD DAC) بعض الآليات والأدوات التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني، لتطوير قدرتها على التأثير في سياسات

الدولة، ومنها (OECD DAC, 2007: 229-230):

أولاً: تطوير مقدرة منظمات المجتمع المدني المالية الذاتية، من أجل أن تحدد هي أولويات عملها بناء على حاجة المجتمع، وأن تتجنب استمرار اعتمادها بشكل كلي على المانحين، الذين قد يتحكمون بأولويات عملها لصالح أجنادات خاصة بهم. ويمكن لهذه المنظمات أن تحقق ذلك عن طريق حصولها على تمويل من الحملات الخيرية والقطاع الخاص.

ثانياً: تطوير قدرة منظمات المجتمع المدني على التشبيك مع بعضها البعض، لأن التشبيك يوفر قوة لمنظمات المجتمع المدني عندما تتصرف كجسم موحد.

## **دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في صنع القرار والتوجهات السياسية للسلطة الفلسطينية**

أثير جدل كبير حول مدى فعالية أو تأثير دور المنظمات الأهلية الفلسطينية بشكل عام بعد أوسلو، فهناك من دافع عن دورها (أبو عمرو، ١٩٩٥ : ١٠٥)، فيما اعتبر آخرون أن أثرها كان ضعيفاً، ولم يكن بالمستوى المطلوب للضغط على السلطة السياسية من أجل المصلحة الوطنية العليا (شيخ علي، ٢٠٠٨ : ٨٥-٨٦)، أو من أجل تغيير سياسات السلطة الفلسطينية (أبو زاهر، ٢٠١٣ : ١)، أو من أجل التأثير في صنع القرار، إذ لم تُؤخذ المبادرات التي تقدمت بها منظمات المجتمع المدني بعين الاعتبار، وإنما نُحِيت (صايغ، ٢٠١١ : ٢٨). وسبب ضعف دور المنظمات الأهلية في التأثير على صنع القرار السياسي، حسب بعض وجهات النظر، ليس ناتجاً عن ضعف المنظمات الأهلية، وإنما لأن السلطة لا «تأخذ مطالبها بعين الاهتمام» (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦). ولأن العديد من هذه المنظمات «لا تمثل على أرض الواقع أكثر من جسم لا حراك به، تتحول بشكل

من الأشكال إلى حليف تكتيكي للسلطة السياسية، حليف هو أقرب للسلطة من الشارع في المصالح الجوهرية» (شيخ علي، ٢٠٠٨: ٦٤).

وقبل الحكم على دور المنظمات الفلسطينية في صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية للسلطة الفلسطينية، لا بد من معالجة تأثير البيئة السياسية على دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في صنع القرار والتوجهات السياسية.

## **تأثير البيئة السياسية على دور المنظمات الأهلية الفلسطينية بشأن توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة للاعتراف بالدولة**

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن تأثير البيئة السياسية على علاقة المنظمات الأهلية مع السلطة الفلسطينية بالنسبة لصنع القرار السياسي، وتغيير التوجهات السياسية للسلطة الفلسطينية، مرت بمرحلتين رئيسيتين، هما مرحلة ما بعد إنشاء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، ومرحلة ما بعد الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧.

كما أنه ولدى معالجة دور المنظمات الأهلية الفلسطينية بالنسبة لتوجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة للحصول على الاعتراف بالدولة، لا ينبغي إغفال الوضع الأمني فيها، إذ إن «الصورة الشائعة عنها أنها واحدة من أخطر مناطق الصراع (Irving, 2011: 43)»، لخضوعها تحت الاحتلال، إذ إن ذلك يعطي خصوصية للبيئة السياسية التي تعمل فيها المنظمات الأهلية الفلسطينية؛ تؤثر على دورها بالنسبة لصنع القرار السياسي. تتمثل هذه الخصوصية في غياب الدولة الفلسطينية، رغم وجود حرية تنظيم مارست خلالها مؤسسات وتنظيمات سياسية ومجتمعية مختلفة نشاطها، مع استمرار وجود الاحتلال، وعدم وجود دولة فلسطينية (أبو زاهر، ٢٠٠٨: ٢٣٧).

بشكل عام، تتأثر عملية صنع القرار السياسي بالبيئة السياسية، ف«فلسطين ليست دولة، ولا زالت خاضعة تحت الاحتلال، والسلطة لا تمتلك قرارها السياسي، وإنما يتأثر هذا القرار بضغط خارجي وإسرائيلية. كما أن قراراتها محكومة باتفاقيات أوسلو، وما تلاها من اتفاقيات لا تستطيع الخروج عنها» (قاسم، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦).

كان دور المنظمات الأهلية في بداية تشكيل السلطة الفلسطينية، بالنسبة للتأثير على توجهات السلطة الفلسطينية، أكثر قوة مما أصبح عليه بعد الانقسام. إذ إنه وبعد الانقسام لم تكن البيئة السياسية التي تعمل فيها المنظمات الأهلية مواتية لتمكينها من التأثير على صنع القرار السياسي للسلطة الفلسطينية، وتوجهاتها السياسية (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦). وحسب بعض الأكاديميين والمختصين في المجتمع المدني، فإن البيئة السياسية تكون مواتية للمنظمات الأهلية كي تؤثر في توجهات السلطة السياسية، فقط في الحالات التي تساند فيها المنظمات الأهلية عمل السلطة وتوجهاتها، وليس في الحالات التي تعارضها، وذلك كما حصل عندما ساندت المنظمات الأهلية توجه السلطة للذهاب للأمم المتحدة. يُذكر في هذا الصدد أن المنظمات الأهلية الفلسطينية تتصادم أحياناً مع الأجهزة الأمنية في بعض المسائل، ولكن في هذا الأمر لم يحصل ذلك، لأنها ساندت السلطة في ذهابها إلى الأمم المتحدة (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

في المقابل، يوافق رأي آخر على أن البيئة السياسية مواتية كي تؤثر المنظمات الأهلية على توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، إلا أن هذا التأثير محدود وغير ملموس، وذلك بسبب «محدودية تقبل السلطة لمطالب ممثلي المنظمات الأهلية وآرائهم، ومحاولتها دمج المنظمات الأهلية في موقف واحد يتفق مع السلطة، كما يحدث الآن في تقرير اتفاقية حقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة» (الدرّة، مقابلة، ٤ تموز ٢٠١٦). ويرى آخرون أن محدودية تأثير المنظمات الأهلية على توجه السلطة للأمم المتحدة يعود لأن «رسم سياسات السلطة وتوجهاتها يتم ضمن دائرة مغلقة، تخص فقط مكتب الرئيس والرئيس شخصياً» (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦).

توجد أسباب كثيرة لتراجع تأثير المنظمات الأهلية في توجهات السلطة، وصنع القرار السياسي فيها، خاصة بعد الانقسام، وقد لخصها البعض في «تراجع حريات عمل المنظمات الأهلية عما كانت عليه في السابق، بسبب انتهاك السلطة لها، مثل حل الجمعيات، والاستيلاء على ممتلكاتها وأموالها بصورة مخالفة للمادة (٢٦) من القانون الأساسي، وانتهاكها حرية العمل النقابي» (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦).

ومن الأسباب الأخرى لتراجع تأثير المنظمات الأهلية بعد الانقسام، خوف بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومن السلطة التنفيذية بشكل عام، ومن مكتب الرئيس تحديداً، مما أدّى إلى إحجام عدد من المنظمات الأهلية عن التدخل في مسألة التوجه للأمم المتحدة للإعلان عن الدولة (عودة، مقابلة، ٣ تموز).

تعرضت كذلك المنظمات الأهلية لانتهاكات الأجهزة الأمنية، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة، فقد رصد تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تلك الانتهاكات، وأشار إلى أنه وبعد عام ٢٠٠٧، زادت وتيرة الانتهاكات التي اقترفتها جهات رسمية في طريقي الأزمة القائمة، وبشكل لم يسبق له مثيل. وتنافس الطرفان في الانقضاض على منظمات المجتمع المدني، من أجل السيطرة على تلك المنظمات، واحتوائها أو إغلاقها، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويرى التقرير أن تلك الانتهاكات تراوحت بين مدهامة الجمعيات وتفتيشها من أجهزة الأمن المختلفة التابعة لطريقي الانقسام، وإقالة مجالس إدارتها، وتعيين مجالس إدارة جديدة موالية،

وعدم منح تراخيص لجمعيات جديدة معارضة، علاوة على حل بعض الجمعيات، وإغلاقها تماماً (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩: ٨-١٢).

لقد أصبحت العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية الفلسطينية متوترة، نتيجة للتنافس حول المصادقية والشرعية والموارد (عطمانه وآخرون، ٢٠١٣: ١٠٢)، كذلك تدخلت السلطة في عمل المنظمات الأهلية، وفقاً للشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية (ANSA)، كما واجهت تدخلاً سياسياً وعراقيل بشأن حقوق الإنسان (عطمانه، ٢٠١٣: ٣٤). وبذلك ظهرت المنظمات الأهلية بعد الانقسام في أضعف حالاتها أمام هيمنة السلطة التنفيذية عليها، إذ أغلقت الحكومة في الضفة الغربية أكثر من ١٠٣ مؤسسات (رحال، مقابلة: ٢ تموز ٢٠١٦)، وهو ما أكدت عليه تقارير دولية حول المجتمع المدني الفلسطيني. (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠١٣: ٤٧). وجاء ذلك بعد أن أصدر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مرسوماً رئاسياً بخصوص تراخيص الجمعيات الأهلية، منح في مادته الأولى وزير الداخلية صلاحية مراجعة جميع تراخيص الجمعيات والمؤسسات والهيئات الصادرة عن وزارة الداخلية، أو أية جهة حكومية أخرى، ومنحه في المادة الثانية الحق في اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة إزاء هذه الجمعيات، من إغلاق وتصويب أوضاع، أو غير ذلك من الإجراءات (مكتب الرئيس، ٢٠ حزيران ٢٠٠٧).

بهذه البيئة السياسية غير المواتية، ضعف دور المنظمات الأهلية في التأثير على القرار السياسي للسلطة، ومنها قرار التوجه للأمم المتحدة. كما أن البيئة الديمقراطية في فلسطين بعد الانقسام لم تسمح بأن تتدخل المنظمات الأهلية وتؤثر على هذا القرار، فعدم التداول السلمي للسلطة يؤثر على مدى فعالية المنظمات الأهلية ودورها، كذلك يؤثر على غياب الديمقراطية بعدم انعقاد المجلس التشريعي، والذي ساعد على تغول السلطة التنفيذية، إذ لم يعد هناك رقابة على أداؤها، ومن

مؤشرات ذلك أنه أصبح عدد القرارات بقانون الصادرة عن الرئيس أكثر من عدد القوانين التي أصدرها المجلس التشريعي نفسه (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦).

لقد أشارت المقاييس الدولية للديمقراطية إلى تراجع الديمقراطية في فلسطين بعد الانقسام إلى أقصى درجاتها، فانتقلت فلسطين «من الديمقراطيات الناقصة للأنظمة الهجينة» (9: 2010، The Economist Intelligence Unit)، وتراجع الانتقال الديمقراطي (الشقافي وآخرون، ٢٠٠٨: ٩)، وتراجعت الشفافية، فقد أصبحت فلسطين واحدة من أكثر دول العالم فساداً حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٠ (Transparency International، 8-9: 2010)، عدا عن انتشار الفساد بأشكال مختلفة داخل المنظمات الفلسطينية نفسها. (شبكة المنظمات الأهلية، ٢٠١٤: ٤٠)، الأمر الذي يؤثّر على البيئة الداخلية لتلك المنظمات بالنسبة لدورها في صنع القرار.

لقد أدّى اتجاه السلطة وأجهزتها الأمنية نحو السلطوية بشكل أكبر، إلى تنحية منظمات المجتمع المدني بشكل كبير بعد الانقسام، وإحجامها عن المشاركة السياسية، الأمر الذي أدّى إلى المطالبة «بإعادة إشراك المؤسسات الفلسطينية وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني» (صايغ، ٢٠١١: ٢٨).

## دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في صنع القرار وتوجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة للاعتراف بالدولة

لا شك أن توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية، هو أمر يتعلق بمصير المجتمع الفلسطيني، لذلك فهو يهمّ جميع قطاعات المجتمع من مواطنين وأحزاب ومنظمات أهلية وغيرها. لذا فإن أي دور، أو تدخل، أو تأثير للمنظمات الأهلية الفلسطينية على توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة

لإعلان الدولة، ينبغي أن يعبر عن الصالح العام للمجتمع الفلسطيني، وليس عن المصلحة الخاصة لحزب ما، أو مصلحة ممولي المنظمات الأهلية.

ويرى البعض أنه في حالات الصراع الداخلي «لا بد من تضافر جميع الجهود المحلية من جميع قطاعات المجتمع، بما فيها المجتمع المدني، لزيادة تأثيره على تغيير سياسات الدولة وتوجهاتها» (von Hehn, 2011: 216).

لذا يرى بعض المختصين أن تأثير المنظمات الأهلية على صنع القرار السياسي والتوجهات السياسية كان محدوداً طوال الوقت، لكنه تراجع أكثر في حقبة الرئيس أبو مازن، وفيما بعد الانقسام (الدرّة، مقابلة، ٤ تموز ٢٠١٦).

وبالنسبة لدور المنظمات الأهلية في توجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة، هناك من يعتقد أن ضعف تأثير المنظمات الأهلية لم يظهر في البداية، لأنها كانت داعمة لمثل هذا التوجه ولم تكن معارضة له، وإنما ظهر ضعف تأثير المنظمات الأهلية بعد توجه السلطة للأمم المتحدة، وذلك «عندما ترددت السلطة في متابعة خطوات أخرى بعد توجهها للأمم المتحدة، بسبب الضغط الخارجي وضغط «إسرائيل». وقد حاول عدد من المؤسسات الأهلية حثها على الإقدام والمتابعة، وعدم التلكؤ في تقديم طلب العضوية للمحكمة الجنائية الدولية. وهكذا، ظهر ضعف تأثيرها بعدم فعالية مطالبها، وبقي قرار السلطة مرهوناً بما وحدها، وبالضغوط التي تمارس عليها» (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦)، الأمر الذي يعني أن «مطالب المنظمات الأهلية في الغالب تذهب أدراج الرياح». (قاسم، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦).

كما يظهر ضعف المنظمات الأهلية منذ بداية اتخاذ السلطة قرار التوجه للأمم المتحدة. «فالتعاون الحقيقي بين منظمات المجتمع المدني وصناع السياسات ضئيل، وربما غير موجود على الإطلاق، وهناك تراجع في مشاركة منظمات المجتمع المدني



الفلسطينية في صنع القرار» (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠١٢: ٤٦).

ورأت بعض وجهات النظر أن إشراك المنظمات الأهلية الفلسطينية في صنع القرار السياسي، وتحديدًا بالنسبة لتوجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، هو «لحظي وموسمي يتم بمنطق «الفرعة»، أي أن السلطة قد تضطر في إحدى المرات لإشراك المنظمات الأهلية، عندما تحتاج لإضفاء صفة القبول على توجهاتها وقراراتها من المنظمات الأهلية، ولكنها في مرات أخرى لا تشركها، وبذلك لا توجد خطة ممنهجة لإشراك المنظمات الأهلية من قبل صانع القرار» (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦).

لكن دافعت وجهة نظر أخرى عن وجود «بعض التنسيق بين بعض المنظمات الأهلية من جهة، وبين بعض المكاتب في السلطة من جهة أخرى، من بينها دائرة شؤون المفاوضات» (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦)، إلا أن وجهة النظر هذه اعترفت بأن هذا التنسيق كان في حدود ضيقة ومحدودة جدًا.

يتضح كذلك عدم إشراك صانع القرار للمنظمات الأهلية في أي اجتماعات مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، بخصوص التوجه للأمم المتحدة والإعلان عن الدولة، فمنذ الانقسام، ويسبب تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني، لم تتعقد اللجنة السياسية في المجلس، كما أن مجموعات العمل التي شكّلت في رام الله من بعض أعضاء المجلس التشريعي عقب الانقسام؛ لم تعقد أي اجتماع لمناقشة قضية التوجه للأمم المتحدة لإعلان الدولة (سرور، مقابلة، ١٠ تموز ٢٠١٦). وهناك وجهة نظر تعتقد أن الكتل البرلمانية ومجموعات العمل الحالية في المجلس التشريعي، ليس لها أي تأثير في صنع القرار السياسي وتوجه السلطة للأمم المتحدة، لأنها «جزء من حركة فتح وتعكس رأيها فقط، ولا تعكس جميع آراء المجتمع، لذلك لا يمكن تسميتهم بالكتل البرلمانية، وإنما هم أفراد لا يساهمون بصنع القرار أو التأثير

فيه، لأن القرار لا يُتخذ بشكل جماعي، وإنما يُتخذ في المطبخ الصغير للسلطة، وينحصر فقط في اللجنة التنفيذية، وقد دعت وجهة النظر هذه إلى «مجلس تشريعي فعلي وليس ورقياً، يؤمن بالحرية والديمقراطية، والمساواة والمشاركة، ويؤمن بدور المنظمات الأهلية» (أبو بكر، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦).

كما أن صانع القرار لم يطلب من الخبراء في المنظمات الأهلية، إجراء دراسات حول إيجابيات وسلبيات توجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة، إذ إن سياسات السلطة قائمة على مواقف ارتجالية، وليس ضمن دراسات أو رؤية أو خطة إستراتيجية واضحة المعالم (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦). حتى وإن وُجدت بعض الدراسات، فإنها «محدودة وجاءت بمبادرة من المنظمات الأهلية نفسها، ودون أن يطلبها صانع القرار» (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

ينطبق الأمر نفسه على استطلاعات الرأي، فصانع القرار لم يطلب من المنظمات الأهلية إعداد استطلاعات للرأي، لمعرفة مدى تأييد المجتمع الفلسطيني أو معارضته لتوجه السلطة للأمم المتحدة للإعلان عن الدولة، بل إن مراكز استطلاع الرأي هي التي بادرت لإجراء استطلاعات الرأي حول مدى تأييد المجتمع الفلسطيني لهذا التوجه أو معارضته (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦). وكان المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية قد أجرى استطلاعاً للرأي العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك في الفترة ما بين ١٥-١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١. وقد أُجري الاستطلاع بعد إعلان السلطة الفلسطينية عن نيتها التوجه للأمم المتحدة لطلب العضوية، وأظهر أن ٨٣٪ يؤيدون التوجه للأمم المتحدة للحصول على عضوية دولة فلسطين، و١٦٪ يعارضون ذلك (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠١١).

وبخصوص المعلومات حول توجه السلطة للأمم المتحدة، يرى البعض أن صانع القرار لم يشرك المنظمات الأهلية في هذه المعلومات (عودة، مقابلة، ٣ تموز

(٢٠١٦)، فيما يرى آخرون أن المنظمات الأهلية نفسها لم تحاول الوصول أصلاً لتلك المعلومات، وليس فقط لم تستطع الوصول إليها، أو لم يوفرها لها صانع القرار (الدّرة، مقابلة، ٤ تموز ٢٠١٦). حتى وجهة النظر التي ترى أن المنظمات الأهلية استطاعت الوصول إلى معلومات من صانع القرار حول توجه السلطة للأمم المتحدة، اعترفت أن ذلك كان «بشكل محدود فقط، وفي مراحل معينة كانت فيها السلطة مُقدّمة، وليس في حالات تردد السلطة، أو إحجامها عن المتابعة بفعل التهديد والضغط» (حقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

على صعيد الاستشارات، شككت بعض الآراء في أن يكون صانع القرار قد طلب استشارة من بعض خبراء المنظمات الأهلية، حول توجه السلطة للأمم المتحدة، وصانع القرار لا يطلب عادة استشارة من المنظمات الأهلية (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦).

في هذا السياق، أعدت بعض المنظمات الدولية دليلاً لصناع القرار والسياسيين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية، حول ضرورة التشاور في معالجة التحديات الرئيسية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. يوضح الدليل أهمية المشورة بالنسبة لصانعي القرار والسياسيين، لأنها تساعدهم على اتخاذ قرارات بصورة أفضل، وتبين لهم الخيارات المتاحة أمامهم قبل أن يتخذوا القرار. كما يوضح الدليل لصانعي القرار أنسب شكل للتشاور، ومتى وكيفية استخدامه، وكيف تكون عملية التشاور ناجحة (OCED, 2011: 10).

بشكل عامّ، وحسب بعض المختصين، يدل عدم طلب صانع القرار استشارات أو دراسات أو استطلاعات رأي من المنظمات الأهلية، على أنه «لا يوجد إيمان من صانع القرار بدور الجمعيات الأهلية في التأثير على صنع القرار» (قاسم، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦).

وحول دور المنظمات الأهلية في إثارة نقاش هذا التوجه في وسائل الإعلام، هناك من اعتبر أنها قامت بذلك إلى حد ما (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦)، وهناك من اعتبر أنها أثارت الموضوع فقط على صعيد الصحافة المكتوبة، وعلى نحو سطحي وغير عميق، ونقلاً عما صدر عن مكتب شؤون المفاوضات، دون أن يكون له تأثير على القرار (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦).

وهناك من يرى أن ضعف تأثير المنظمات الأهلية في صنع القرار، خاصة بعد الانقسام، يعود لتراجع الاهتمام بالصالح العام، فقد أصبحت المصلحة الذاتية والمنفعة الشخصية تسيطر على المنظمات الأهلية، فبينما كان اهتمام المنظمات الأهلية في السابق بالمصلحة العامة كبيراً، فإن معظم اهتمام هذه المنظمات اليوم يتركز على الموازنات العالية والرواتب المرتفعة، ومظاهر أخرى كالسفرات وورش العمل (أبو بكر، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦). وذهب البعض إلى أبعد من ذلك، فرأى أن «المنظمات الأهلية مرتبطة بأمزجة سياسية متعددة، تتقلب حسب المصلحة الشخصية» (قاسم، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦).

## **مدى تطوير قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية لزيادة تأثيرها على صنع القرار السياسي وتوجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة**

من المتوقع أن يزداد تأثير المنظمات الأهلية على صنع القرار السياسي وتوجه السلطة للأمم المتحدة، فيما لو طورت مصادرها المالية الخاصة. فحسب بعض وجهات النظر، «أحياناً يرتبط زيادة تأثير المنظمات الأهلية على توجهات السلطة، وتوجهها للأمم المتحدة، بالتمويل» (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦). إلا أن وجهة نظر أخرى ترى أن «تأثير المنظمات الأهلية على توجه السلطة لا يلزمه تمويل خاص به؛ لأن التأثير يتشكل من بيانات واجتماعات ومتابعات مع مسؤولين

في السلطة، وهذا لا يلزمه موازنات خاصة» (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

يبدو أن الدعوة لوجود تمويل مستقل للمنظمات الأهلية، وحصولها على مصادر مالية مستقلة عن التمويل الخارجي، لزيادة تأثيرها على التوجهات السياسية وصنع القرار السياسي للسلطة، تنبع من «التخوف من أن يكون لهذا التمويل الخارجي أهداف ضارة بالمصلحة الوطنية والتوجهات السياسية، وحتى لا تظل تعتمد على أموال المانحين وترتهن في عملها لأجنداتهم، لأن التمويل له أبعاد سياسية، ويسعى الممول من خلاله إلى تحقيق أهداف متعددة» (قاسم، مقابلة، ١٣ تموز ٢٠١٦). يزداد هذا التخوف بالنسبة للمنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، لأنها «ارتبطت ماليًا بمصالح الممول الخارجي، ولا تمتلك مقومات البقاء، سواءً للعمل التطوعي أو النشاط المستقل» (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦).

ترى بعض الآراء أن التخوف من مخاطر التمويل الخارجي الذي تتلقاه المنظمات الأهلية، هي فكرة تسعى لتعزيزها السلطة الفلسطينية؛ نظرًا لأن التمويل المستقل عنها يوفر لعدد من المؤسسات الأهلية الاستقلال، ونقد السلطة وانتهاكها لحقوق الإنسان (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

أما بالنسبة للتحذير من وجود أجندات خاصة بالمولد الخارجي، فإن وجهة النظر هذه ترى أن المؤسسات والحكومات الأجنبية التي تمول المنظمات الأهلية الفلسطينية، لا تخفي «جداول أعمالها»، وإنما تعلنها وتنشرها على مواقعها، وهي مرتبطة عادة بمواضيع حقوق الإنسان والتنمية. واعتبر هذا الفريق أن التمويل العربي للمنظمات الأهلية الفلسطينية ليس بالضرورة أفضل من التمويل الأجنبي؛ لأن الأنظمة العربية تخضع لسطوة الدول الأجنبية، خاصة الولايات المتحدة، كما أن للتمويل العربي أجندات كذلك (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

وإضافة إلى التخوف من التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية، هناك تخوف كذلك

من التمويل الحزبي، بحيث يرتكن تأثير المنظمات الأهلية على توجه السلطة للأمم المتحدة بالتمويل الحزبي، وتوجهات الأحزاب السياسية. فمخاطر التمويل المحلي لمنظمات المجتمع المدني، خاصة عندما يأتي من الأحزاب، تكون نابعة من «أن تصبح موجهة ومسيّسة، لذلك يجب الحذر من الدعم الموجه لها» (OECD DAC, 2007, 232). وفي الحالة الفلسطينية، هناك اعتقاد بأن «الكثير من المنظمات الأهلية التي أنشئت من الأحزاب السياسية، تعمل وفق أجندات تلك الأحزاب التي أنشأها (شيخ علي، ٢٠٠٨: ٦٨).

وبغض النظر عن الجدل بشأن تمويل المنظمات الأهلية تمويلًا خارجيًا أو حزبيًا، وما يرافقه من مخاوف، وبشأن ضرورة تطوير قدراتها المالية، يبقى السؤال: هل استطاعت أن تطور المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية، مصادر مالية مستقلة وخاصة بها، بعيدة عن التمويل الخارجي أو الداخلي، بهدف زيادة تأثيرها على صنع القرار السياسي، وتحديدًا بالنسبة لتوجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة؟

هناك وجهة نظر اعتبرت أن «الغالبية العظمى من المنظمات الأهلية الفلسطينية لم تطور مصادر مالية خاصة بها، وإنما بقيت تعتمد على التمويل الأجنبي» (أبو زيد، مقابلة، ١٠ تموز ٢٠١٦). وأن بعض تلك المنظمات دخلت في علاقات تنافسية فيما بينها، وذلك بسبب الصراع على مصادر التمويل (المالكي وآخرون، ٢٠٠٨، ٢-١)، وهو أمر يدعو للتساؤل حول مصير مثل تلك المنظمات في حال توقفت مصادر التمويل الأجنبي عنها، وبالتالي تأثيرها على صنع التوجهات السياسية.

وقد اعتبر آخرون أن المنظمات الأهلية لم تؤثر في توجه السلطة، ليس لأنها لم تطور مصادر مالية خاصة بها، واستمرت في اعتمادها على التمويل الأجنبي، وإنما لاعتماد بعضها الآخر على التمويل الحزبي (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦).

ورفضت بعض وجهات النظر اعتبار التمويل الحزبي أمراً غير مقبول، وإنما اعتبرته أمراً مشروعاً للتأثير في توجه السلطة للأمم المتحدة، لأن «التمويل الحزبي للمجتمع المدني في كل الدول الديمقراطية هو جزء من عمل الأحزاب، وفي فلسطين تاريخ طويل من الدعم الحزبي لبرامج مؤسسات تابعة للأحزاب، منها ما تقوم به فصائل منظمة التحرير وحماس أيضاً» (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

وفي المقابل، هناك من يرى أن «بعض المنظمات، وليس جميعها، سعت إلى تطوير مشاريع أو صناديق أو استثمارات عقارية، كصندوق الضمان في جامعة بير زيت، ومنشآت وتجهيزات في جمعية بيت لحم العربية للتأهيل، وكذلك في الهلال الأحمر الفلسطيني، وأبنية في العديد من الحالات، واستثمارات مدرّة للدخل» (الدرة، مقابلة، ٤ تموز ٢٠١٦). ولم تنكر وجهة النظر هذه أنه «في جميع الحالات كان اعتماد المنظمات الأهلية على التمويل الخارجي قوياً» (الدرة، مقابلة، ٤ تموز ٢٠١٦).

ورغم أن عدداً قليلاً وغير كافٍ من المنظمات الأهلية سعت لتطوير مصادر مالية خاصة بها، فإن هناك من يرى عدم إمكانية تطوير مصادر ذاتية أو محلية للمنظمات الأهلية. وسبب ذلك من وجهة النظر هذه أن المجتمع الفلسطيني غير ثري، لذلك من المتعذر أن تتمكن هذه المنظمات من ذلك إلى حد كبير. وقد حاولت العديد من المنظمات الأهلية الحصول على دعم مالي محلي، وحصلت أحياناً على بعض الدعم لمشاريع محددة، ولكن من غير الممكن أن تغطي المؤسسات الأهلية مصاريفها كافة، بما فيها رواتب موظفيها، من الدعم المحلي. كما أن البنوك المحلية والشركات الفلسطينية، لا تدعم أي نشاط لا ترضى عنه السلطة، خوفاً على مصالحها، خاصة وأن رأس المال الفلسطيني هدفه الربح أساساً، ولن يقوم بأي عمل يتعارض مع هذا الهدف (جقمان، مقابلة، ١ تموز ٢٠١٦).

إن كانت الغالبية العظمى من المنظمات الأهلية الفلسطينية لم تطور قدرتها المالية المستقلة، وبقيت معتمدة على التمويل الأجنبي الخارجي أو الحزبي، ومرتهنة بأجندات خارجية أو حزبية، فهل استطاعت أن تطور قدرتها على التنسيق والتشبيك والتعاون مع غيرها من المنظمات الأهلية، من أجل أن يوفر لها قوة ضمن الصوت العام فيما يتعلق بتوجه السلطة للأمم المتحدة للإعلان عن الدولة؟ على صعيد آخر، يرى البعض أنه لا يوجد أي تعاون أو تنسيق بين المنظمات الأهلية نفسها، إذ لم تُشكل لجنة موحدة من المنظمات الأهلية لمتابعة هذا الموضوع، لأن المصالح المتناقضة لهذه المنظمات، واختلاف توجهاتها السياسية، كان عائقاً أمام هذا التعاون (عودة، مقابلة، ٣ تموز ٢٠١٦). وحتى بالنسبة لمن يرى أن هناك تعاوناً بين المنظمات الأهلية بالنسبة لتوجه السلطة للأمم المتحدة، فهو يرى أن هذا التعاون والتنسيق كان محدوداً، وفي مجال توفير المعلومات فقط (الدرّة، مقابلة، ٤ تموز ٢٠١٦). كما كان هناك انتقاد لعدم وجود تعاون وتنسيق بين المنظمات الأهلية، ليس فقط على صعيد توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، وإنما على صعيد العمل بشكل عام، حيث كان هذا التعاون في الغالب بأدنى مستوياته، وبشكل موسمي ولمدة محدودة، وذلك لأن المنظمات الأهلية تشكل أجساماً مختلفة بتوجهات سياسية مختلفة، وقد دعت وجهة النظر هذه إلى ضرورة وجود جسم يتابع التنسيق والتشبيك بين المنظمات الأهلية (رحال، مقابلة، ٢ تموز ٢٠١٦).

## الخاتمة

عاجلت هذه الدراسة دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في عملية توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، لقبول عضويتها الكاملة والاعتراف بالدولة الفلسطينية، وذلك بالاعتماد على منهج التنسيق *coordinated approach*،



والذي يركز على التعاون بين صانع القرار والمجتمع المدني في صنع السياسات والتوجهات السياسية.

وللحكم على هشاشة هذا الدور أو قوته، اعتمدت مؤشرات قياس استنبطت من دليل «دك» وبعض الأدبيات النظرية. تتلخص هذه المؤشرات في أنه كلما زادت جلسات الحوار بين المجتمع المدني وصانعي القرار، وعدد الاستشارات التي يطلبها صانعو القرار من المجتمع المدني، وعدد الجلسات البرلمانية التي يشارك فيها المجتمع المدني، وعدد الدراسات التي يقوم بها المجتمع المدني بناءً على طلب صانع القرار، وعدد البرامج التي ينظمها في وسائل الإعلام، وعدد الحملات المحلية والدولية التي ينظمها، وقدرة المجتمع المدني على الوصول إلى الوثائق والمعلومات، وعدد استطلاعات الرأي التي تجريها منظمات المجتمع المدني، دل ذلك على زياد فعالية دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في عملية توجه السلطة للأمم المتحدة للإعلان عن الدولة.

واستناداً لهذه المؤشرات، توصلت الدراسة إلى ضعف دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية، في عملية توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، لقبول عضويتها الكاملة والاعتراف بالدولة الفلسطينية. إذ لم يكن هناك تعاون بين صانع القرار والمنظمات الأهلية، وإن وُجد مثل هذا التعاون، فقد كان في حدود ضيقة.

كما أن صانع القرار لم يشرك المنظمات الأهلية في أي اجتماعات مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، بخصوص التوجه للأمم المتحدة والإعلان عن الدولة، بسبب تعطيل المجلس التشريعي من ناحية، ولعدم وجود تأثير للكتل البرلمانية ومجموعات العمل، التي شكّلت بعد تعطيل المجلس، من ناحية ثانية.

ولم يطلب صانع القرار من خبراء المنظمات الأهلية استشارات أو إجراء دراسات حول إيجابيات وسلبيات توجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة، لأن سياسات

السلطة قائمة على مواقف ارتجالية وليس ضمن دراسات. وحتى عندما أعدت بعض المنظمات الأهلية دراسات توضح إيجابيات وسلبيات توجه السلطة للأمم المتحدة لإعلان الدولة، فقد كان ذلك في حدود ضيقة، وبمبادرة من المنظمات الأهلية نفسها، ودون أن يطلبها صانع القرار.

كما لم يطلب صانع القرار من المنظمات الأهلية إعداد استطلاعات للرأي، لمعرفة مدى تأييد المجتمع الفلسطيني أو معارضته لتوجه السلطة للأمم المتحدة للإعلان عن الدولة، إنما أجزت بعض مراكز استطلاع الرأي، وبمبادرة منها، مثل هذه الاستطلاعات.

كما لم يشرك صانع القرار المنظمات الأهلية في المعلومات حول توجه السلطة للأمم المتحدة، وإن أشركها فقد كان ذلك في حدود ضيقة ومراحل معينة. وفي الوقت نفسه لم تحاول المنظمات الأهلية الوصول لتلك المعلومات.

كذلك تبين ضعف دور المنظمات الأهلية في توجه السلطة للأمم المتحدة، حيث إن إثارة هذا الموضوع في وسائل الإعلام كان في حدود ضيقة، وما تمت إثارته كان نقلاً عما صدر عن مكتب شؤون المفاوضات فقط.

كما توصلت الدراسة إلى أن هناك وجهتي نظر بشأن تدخل المنظمات الأهلية الفلسطينية لدعم السلطة في هذا التوجه، وقد اعتبرت إحدى وجهتي النظر أن ذلك كان نابغاً من الاهتمام بالصالح العام للمجتمع الفلسطيني، بينما رأت وجهة النظر الأخرى أنه كان دعاية خاصة بالمنظمة الأهلية، أو لخدمة توجهات حزبية أو أجندات خارجية. ولكن بصورة عامة، تراجع اهتمام المنظمات الأهلية بالصالح العام، ومالت إلى تغليب المصلحة الذاتية والمنفعة الشخصية.

أما أهم سبب لضعف تأثير المنظمات الأهلية على توجه السلطة للأمم المتحدة بشكل خاص، وعلى توجهات السلطة السياسية وصنع القرار السياسي بشكل

عامّ، فيعود بالدرجة الأولى إلى البيئة السياسية الفلسطينية، التي لم تتوفر فيها الديمقراطية، ولم تكن مواتية لمساعدة المنظمات الأهلية في التأثير على صنع القرار السياسي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البيئة السياسية والديمقراطية لم تعد مواتية لعمل المنظمات الأهلية في التأثير على توجهات السلطة بعد الانقسام، وأن ذلك يعود إلى تراجع الديمقراطية والشفافية في فلسطين، وتغول السلطة التنفيذية على التشريعية، وزيادة انتهاكات السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية للمنظمات الأهلية المعارضة لتوجهاتها السياسية. وبذلك فالبيئة السياسية تكون مواتية للمنظمات الأهلية كي تؤثر في توجهات السلطة السياسية، فقط في الحالات التي تساند فيها المنظمات الأهلية توجهات السلطة، وليس في الحالات التي تعارضها.

كما وجدت الدراسة أن المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية، لم تستطع أن تطور مصادر مالية مستقلة، بعيدة عن التمويل الخارجي أو الداخلي، وحتى وإن سعت بعض المنظمات لتطوير مصادر تمويل مستقلة، فقد كان ذلك محدوداً، لأن المجتمع الفلسطيني غير ثري، كما أن القطاع الخاص لا يدعم أي نشاط لا ترضى عنه السلطة خوفاً على مصالحه.

كما لم تستطع المنظمات الأهلية التشبيك مع بعضها البعض، بسبب المصالح المتناقضة لهذه المنظمات، واختلاف توجهاتها السياسية.



## المصادر والمراجع

### المقابلات الشخصية:

- أبو بكر، نجاة (عضو المجلس التشريعي عن كتلة فتح البرلمانية، رام الله، ١٣ تموز. ٢٠١٦).
- أبو زيد، أحمد (مسؤول تراخيص الجمعيات المدنية في وزارة الداخلية، رام الله، ١٠ تموز. ٢٠١٦).
- جقمان، جورج (أستاذ الفلسفة في جامعة بير زيت، ومدير مؤسسة مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١ تموز. ٢٠١٦).
- الدّرة، سائد (مختص بالمنظمات الأهلية والمجتمع المدني، والمسؤول عن مشروع «مقياس حالة المجتمع المدني الفلسطيني»، رام الله، ٤ تموز. ٢٠١٦).
- رحال، عمر (مدير مركز شمس للديمقراطية وحقوق الإنسان والمختص في شؤون المجتمع المدني، رام الله، ٢ تموز. ٢٠١٦).
- سرور، صالح (مقرر اللجنة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله، ١٠ تموز. ٢٠١٦).
- عودة، عدنان (مدير المركز الاجتماعي، نابلس، ٣ تموز. ٢٠١٦).

### المراجع باللغة العربية

- أبراش، إبراهيم (شباط ٢٠٠١). المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، الهيئة العامة للاستعلامات: مجلة رؤية، ع ٦، ص ٦٠-٦١.
- أبو زاهر، نادية (٢٠٠٨). المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. رام الله: مواطن/ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- أبو زاهر، نادية (٢٠١٢). دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال

الاجتماعي. (رسالة دكتوراة)، كلية العلوم السياسية والاقتصادية- قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة: الجيزة، مصر.

- أبو زاهر، نادية (٢٠١٣). دور المجتمع المدني في تغيير السياسات الأمنية في السلطة الفلسطينية. ورقة قدمت في المؤتمر السنوي الثاني لمراكز الأبحاث في المنطقة العربية «قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني»، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- أبو عمرو، زياد (١٩٩٥). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين. رام الله: مواطن/ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

- شبكة المنظمات الأهلية (٢٠١٤). دراسة بحثية: المنظمات الأهلية الفلسطينية في مفهوم مكافحة الفساد، رام الله: شبكة المنظمات الأهلية.

- الشقاقي، خليل وآخرون (٢٠٠٨). تقرير الديمقراطية في فلسطين عام ٢٠٠٧. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

- عبد الهادي، عبد الناصر (٢٠١٢). الوظيفة الأمنية للدولة وتحديات العولمة ومتطلبات الإدارة الرشيدة: القيادة العامة لشرطة دبي نموذجًا. (رسالة دكتوراة). قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، السعودية.

- عريقات، صائب (٢٠١١). عضوية دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة الملف القانوني - السياسي - الإجرائي والإعلامي: الدراسة رقم (٧)، رام الله: مكتب المفاوضات.

- عطامنه، جمال وآخرون (٢٠١٣). تقييم أولي عن المساءلة الاجتماعية في العالم العربي: التقرير الختامي لشبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، وهيئة كير الدولية مصر، لندن: انتحريتي للبحوث والمهام الاستشارية، ص. ١٠٢.

- قنديل، أماني (٢٠١٠). مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي (١٩٩٠-٢٠١٠). القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية.

- لوسياك، إلجا (٢٠٠٨). النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني. ميجان باستيك، وفالسيك كريستين (محررين) جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية ومنظمة الأمن والتعاون ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.
- المالكي، مجدي وآخرون (٢٠٠٨). تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠٠٧. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- مركز الشؤون الفلسطينية، (٢٥ تشرين ثاني ٢٠١٢). بيان بخصوص عضوية فلسطين في الأمم المتحدة: نرفض وبوضوح خيار السلطة الفلسطينية التوجه للأمم المتحدة، نتائج هذا التوجه على القضية والشعب كارثية بإجماع الخبراء، آن الأوان لوقف التفرد بالقرار الفلسطيني والتلاعب بمصير القضية. لندن: مركز الشؤون الفلسطينية، [www.palaffairs.org](http://www.palaffairs.org)
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٠٠٩). الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الوطنية. غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (٢٠١٢). مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة: آذار (مارس) ٢٠١١ - نيسان (إبريل) ٢٠١٢. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (١٥-١٧ أيلول ٢٠١١). استطلاع الرأي العام رقم (٤١)، متوفر على: <http://www.pcpsr.org/ar/node/334>
- مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام (٢٠١٣). المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية: مواجهة التحديات الحالية في تونس ومصر، جنيف: مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام.

- مكتب الرئيس، مرسوم رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧ بشأن منح وزير الداخلية سلطة مراجعة جميع تراخيص الجمعيات، صادر عن الرئيس محمود عباس. رام الله: مكتب الرئيس، ٢٠ حزيران ٢٠٠٧.
- ناصر شيخ، علي (٢٠٠٨). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. (رسالة ماجستير). كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (٢٠١٠). وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية: التقرير السنوي السادس عشر. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (٢٠١٢). تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٢ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الولايات المتحدة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (٢٠١٣). تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الولايات المتحدة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- صايغ، يزيد. (٢٠١١). بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني الفلسطيني والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة. بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.

### المراجع الأجنبية

- Arato, A. (2011). "Afterword Revis (it) ing civil society", in Ulrike Liebert, Hans-Jorg Trezn (eds.), The New Politics of European Civil Society. Oxon: Routledge.
- Bayat, A. (2013). How Ordinary People Change the

Middle East: Life as Politics, 2<sup>nd</sup> Edition. Stanford: Stanford University Press.

- Buse, K. et al. (2012). Making Health Policy, 2<sup>nd</sup> Edition. England: Open University Press.
- Caparini, M. & Furi, P. (2006). “Civil society actors in defence and security affairs”, In M. Caparini, P. Furi, & F. Molnar (Eds.), Civil Society and the Security Sector: Concepts and Practices in New Democracies. Berline: LIT Verlag.
- Clark, Ann Marie. (2001). “A Calendar of Abuses”: Amnesty International’s campaign in Guatemala”, in Claude E Welch Jr, (Ed.), NGOs and Human Rights Promise and Performance. Pennsylvania: Pennsylvania Press.
- Darts, R. et al. (2013). Civil Society Participation in Decision Making Processes. Kosovo: European Center For Minority Issues (ECMI).
- Ehrenberg, J. (1999). Civil Society: The Critical History of an Idea. New York and London: New York University Press.
- Hassassian, M. (2002). “NGOS in the context of national struggle.” in Benjamin Gidron, Stanley N. Katz and Yeheskel Hasenfeld (eds), Mobilizing for Peace: Conflict Resolution in Northern Ireland, Israel/ Palestine, and South Africa. Oxford :Oxford University Press.



- Human Rights Watch. (2009). Ignoring Executions and Torture: Impunity for Bangladesh's Security Forces. New York: Human Rights Watch.
- ICNL. Assessment Tools for Measuring Civil Society's Enabling Environment, vol 4, issue , International Center for Not-For-Profit Law (ICNL), p. 3. Available at: <http://www.icnl.org/research/trends/trends5-1.pdf>
- Irving, S. (2011). Palestine, 1<sup>st</sup> Edition. USA: The Global Pequot Press Inc.
- McFaul, M. et al. (2004). Between Dictatorship and Democracy: Russian Post-Communist Political Reform. Washington D.C.: Carnegie Endowment For International Peace.
- MLGA. (December 2009). Local Transparency and Public Participation – A Handbook. Kosovo: Ministry of Local Government Administration (MLGA).
- OCED. (2011). Regulatory Consultation in the Palestinian Authority: A Practitioners' Guide for Engaging Stakeholders in Democratic Deliberation. Paris: OCED.
- OECD. (2012). Partnering with Civil Society: 12 Lessons from DAC Peer Reviews. Paris: OECD.
- OECD. (2013). Civil Society Empowerment. Paris: OECD.
- OECD DAC. (2007). OECD DAC Handbook on

Security System Reform: Supporting Security and Justice. Paris: OECD DAC.

- Shaw, R. & Lzumi, T. (2014). “Opportunities and challenges of role of civil societies in risk reduction” in Rajib Shaw, Takako Lzumi (eds.), Civil Society Organization and Disaster Risk Reduction. Japan: Springer.
- The Economist Intelligence Unit’s Index of Democracy 2008. (14 August 2010). Available at: <http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy%20Index%202008.pdf>.
- Thindwa, J. Enabling Environment for Civil Society Organizations & CSO Governance, World Bank. Available at: [http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/MNA/yemen\\_cso/english/Yemen\\_CSO\\_conf\\_Pres\\_WB\\_EN.pdf](http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/MNA/yemen_cso/english/Yemen_CSO_conf_Pres_WB_EN.pdf)
- Transparency International. (2010). Corruption Perceptions Index 2010. Berlin: Transparency International, Available at: <http://www.transparency.org/content/download/55725/890310>.
- von Hehn, Arist. (2011). The Internal Implementation of Peace Agreements after Violent Intrastate Conflict: Guidance for Internal Actors Responsible for Implementation. Netherlands: Martinus Nijhoff Publishers.